هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 5-9 نوفمبر 2017

HC114-C2-R114

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 8

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 15

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 27

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 38

5. الاستنتاج 46

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، هيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في الفترة من 5 إلى 9 نوفمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: (البكالوريوس في الإعلام؛ البكالوريوس في السياحة؛ الماجستير في الإعلام؛ البكالوريوس في علم الاجتماع؛ البكالوريوس في التاريخ؛ الماجستير في الإرشاد النفسي؛ والماجستير في القياس والتقويم التربوي).

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج البكالوريوس في علم الاجتماع؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في نوفمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (12) مراجعًا خارجيًّا.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب كجزء من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم: (11) للعام 1978. وفي العام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم: (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء

جامعة البحرين قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين، هما: كلية الآداب، وكلية العلوم. وتضم حاليًا جامعة البحرين عشر كليات. كما تشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية، وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج على مستوى درجة البكالوريوس، وبرامج الدراسات العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها العقلية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا والثقافة والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل، و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع

تم تأسيس قسم العلوم الاجتماعية في 10 مايو 1999، بناءً على قرار مجلس أمناء جامعة البحرين الذي ينص على إعادة تنظيم كلية الآداب؛ وبموجب ذلك، صار القسم يقدم برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع. كما يقدم مقررات للطلبة الدارسين في برامج أخرى من خلال دراسة "تخصص فرعي" في علم الاجتماع. وفى الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2016–2017، بلغ عدد الطلبة المسجلين في برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع (4) طلبة في الفصل التمهيدي، و(569) طالبًا في التخصص الرئيس، و(443) طالبًا في التخصص الفرعي. ويُدَرِّسُ برنامجَ البكالوريوس في علم الاجتماع عشرةُ أعضاء أكاديميون، يعمل اثنان منهم بدوام جزئي، وهم موزعون على الدرجات العلمية التالية: أستاذ واحد (بدوام جزئي)، و(3) أساتذة مشاركين (أحدهم بدوام جزئي)، و(5) أساتذة مساعدين، ومحاضر واحد، إضافة إلى ثلاثة موظفين إداريين.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة البكالوريوس في علم الاجتماع

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**هناك قدر محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع أهداف واضحة، وهي مرتبطة برؤية ورسالة الكلية، حيث يسعى البرنامج إلى إكساب الطالب المعارف والمهارات المتصلة بالتخصص والتفكير النقدي، إضافة إلى إكسابه الكفاءة في تقنية المعلومات، والقدرة على التواصل، وغرس الشعور بالمسئولية والنزاهة، كما يهدف أيضًا إلى أن يعي الخريج أهمية التعلم مدى الحياة، حيث تم تضمين هذه الأهداف في توصيف البرنامج. كما يتبين من تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المساندة أنه قد تم ربط أهدافه برسالة قسم العلوم الاجتماعية والأهداف الإستراتيجية للجامعة بشكل واضح. ومن مقابلة أعضاء الهيئة الإدارية، وأعضاء هيئة التدريس، وجدت لجنة المراجعة أن هناك وعيًا بأهداف البرنامج، ودوره في تحقيق رسالة الجامعة والأهداف العامة للكلية، ورسالة القسم أيضًا. ولذلك، تقدر لجنة المراجعة أن أهداف البرنامج مرتبطة بشكل واضح برؤية ورسالة كلية الآداب وقسم العلوم الاجتماعية، وأنَّها تساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لجامعة البحرين.

1.2 يتكون المنهج الدراسي لبرنامج البكالوريوس في علم الاجتماع من (128) ساعة معتمدة، وهي مقسمة كالتالي: متطلبات الجامعة (11 ساعة معتمدة)، ومتطلبات الكلية (18 ساعة معتمدة)، ومتطلبات التخصص الرئيس (33 ساعة معتمدة)، واختياري التخصص الرئيس (33 ساعة معتمدة)، والمتطلبات الداعمة للتخصص الرئيس (3 ساعات معتمدة)، ومتطلبات التخصص الفرعي (30 ساعة معتمدة). كما قد وجدت اللجنة أن البرنامج مقسم إلى ثلاثة مسارات تخصصية، وهي: (النظرية الاجتماعية وتطبيقاتها؛ التنمية الاجتماعية؛ الأنثروبولوجيا والتراث)، مما تراه اللجنة ضروريًّا لربط قدرات الخريج بمتطلبات سوق العمل المختلفة، والتي تتيح له العمل في مؤسسات مختلفة مثل: الجامعات والمراكز البحثية، المؤسسات الإنتاجية والخدمية في القطاع العام والخاص والمدني، والمنظمات الدولية. وترى لجنة المراجعة – مع التقدير – أن المنهج الدراسي ومقرراته الدراسية، يوفران، وبشكل عام، توازنًا بين النظرية والتطبيق، ويتيحان التقدم الدراسي من فصل دراسي إلى آخر، ومن سنة إلى أخرى، إضافة إلى وجود متطلبات سابقة محددة ومعروفة للطلبة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت وجود تداخلٍ بين المسارات التخصصية الثلاثة، حيث إنَّ معظم

المقررات في المسارات التخصصية الثلاثة مشتركة، وهو الأمر الذي تم رصده وأشارت إليه الكلية في خطة تحسين البرنامج، كما أن توزيعَ الساعات المعتمدة بين متطلبات التخصص الرئيس الإلزامية والاختيارية لا يعكس وزن المقررات الاختيارية في الخطة الدراسية، ولا يدعم فكرة توسيع فرص الاختيار للطالب. وقد لاحظت لجنة المراجعة محدودية المقررات الاختيارية المعروضة، وهو ما يجعلها قريبة لأن تكون مقررات إلزامية أكثر منها اختيارية، وهو ما أكده الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية. وقد علمت اللجنة من خلال المقابلات مع القائمين على البرنامج أن هذا الوضع قد فرضه عدمُ التناسب بين عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية، وعدد المقررات التي ينبغي أن تطرح في كل فصل دراسي. ومن ثمَّ، تنصح اللجنة بأنه ينبغي على الكلية، عند قيامها بالمراجعة الدورية القادمة للبرنامج، إعادة النظر في توزيع الساعات المعتمدة في الخطة الدراسية حسب ما تسمح به نظم ولوائح الجامعة. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية زيادة الخيارات المتاحة للطلبة من المقررات الاختيارية. كما لاحظت اللجنة عدم وجود مقررات خاصة بالتعلم القائم على العمل، والذي من شأنه رفع المستوى المعرفي للطالب من جهة، والمستوى المهاري من جهة أخرى. وقد لاحظت اللجنة أن إدارة البرنامج والجهات ذات العلاقة على دراية بأهمية تضمين مقرر تدريب ميداني قائم على العمل في المنهج الدراسي، وتشير خطة التحسين المرفقة، وتقرير التقييم الذاتي بوضوح إلى ذلك. وخلال المقابلات، تبين للجنة المراجعة رغبة كلٍّ من الطلبة والخريجين وأرباب الأعمال في إدخال التدريب العملي الميداني بوصفه مقررًا إلزاميًّا في المنهج الدراسي على أن يكون لمدة فصل دراسي كامل على أقل تقدير. ومن ثمَّ، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية الإسراع في تطبيق خطة التحسين للبرنامج، وتضمين مقرر تعلم قائم على العمل في المنهج الدراسي ليُعِدَّ الطالبَ للعمل الميداني.

1.3 يتم توثيق توصيف المقررات الدراسية للبرنامج من خلال استمارة موحدة يصدرها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والتي تشمل: مفردات المقرر، وأهدافه، ومخرجاته، والموضوعات التي يشتمل عليها، وتوزيعها على المحاضرات، وطرائق التدريس، وتوزيع الدرجات على أدوات التقييم المختلفة. وقد فحصت لجنة المراجعة ملفات المقررات الدراسية التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية، والتي شملت كل المستويات الدراسية، وقد لاحظت أنَّ المفردات الدراسية للمقررات المختلفة ملائمة لتحقيق مواصفات الخريج التي حددتها جامعة البحرين، وتعكس المخرجات المطلوبة على مستوى المقرر الدراسي، وبشكل عام تُمَكِّن من تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وخلال المقابلات،

علمت اللجنة أن توصيفات المقررات تخضع لعملية تدقيق دورية من قبل لجنة ضمان الجودة في القسم؛ للتأكد من استيفائها لجميع المعلومات المطلوبة من حيث تحديد الموضوعات المعروضة، وربطها بمخرجات التعلم للمقرر، وطرائق التعليم والتعلم المستخدمة، وطرائق التقييم. ولكن، وخلال مراجعة توصيفات المقررات الدراسية لمجموعة من الملفات، لاحظت لجنة المراجعة أن هناك حاجة إلى توثيق بعض التفاصيل المتعلقة ببعض المقررات الدراسية من حيث إضافة المفردات المغطاة في كل موضوع، وإضافة القراءات المطلوبة أسبوعيًّا. لذلك، تنصح لجنةُ المراجعة الكليةَ ببذل جهدٍ أكبر في توصيف المقررات بما يضمن اشتمالها على المعلومات اللازمة.

1.4 هناك مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج، وهي موثقة في توصيفه، ومتاحة على موقع الجامعة الإلكتروني. وقد درست لجنة المراجعة هذه المخرجات، ولاحظت ارتباطها بمخرجات التعلم المطلوبة على مستوى الجامعة، والأهداف التعليمية للبرنامج، كما أنها مناسبة لمستوى برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع. كما علمت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الميدانية، ومن تقرير التقييم الذاتي والأدلة المساندة، أنه ولأجل تحسين قابلية مخرجات التعلم المطلوبة للقياس؛ فقد تم تحويلها لتكون مؤشرات أداء يتم تقييمها بواسطة مجموعة مختلفة من أدوات التقييم المباشرة وغير المباشرة. كما اطلعت اللجنة على محاضر اجتماع المجلس الاستشاري، ووجدت أنَّ التغذية الراجعة المقدمة من خلاله قد تم أخذها في الاعتبار أثناء إعداد مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج مناسبة لنوعه ومستواه، وتتوافق مع مواصفات الخريج التي حددتها جامعة البحرين، وتم الاستفادة من التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة في إعدادها.

1.5 هناك مجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة خاصة بالمقررات الدراسية التي يقدمها برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع، كما هو موثق في توصيف المقررات الدراسية. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هذه المخرجات تخضع للمراجعة من قبل لجنة ضمان الجودة في قسم العلوم الاجتماعية، ومكتب ضمان الجودة في كلية الآداب، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين. وقد تمت آخر مراجعة بواسطة مركز ضمان الجودة في الفصل الأول للعام الأكاديمي 2016–2017؛ استعدادًا لهذه الزيارة، ولضمان أن تعكس هذه المخرجات مستويات إنجاز مناسبة لمحتوى ومستوى المقرر، وأنها تساهم بطريقة فعالة في مخرجات التعلم المطلوبة

للبرنامج. وفي الفترة الأخيرة، تم تحديد مستوى كل مقرر من المقررات من خلال محاذاتها للمحددات الوصفية المناسبة للإطار الوطني للمؤهلات. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والمقررات الدراسية مفصلة بشكل واضح، حيث يبين كيف تساهم المقررات الدراسية في تحقيق مخرجات البرنامج. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة لبعض المقررات الدراسية يمكن تحسينها من خلال مراعاة بعض المهارات بما يتلاءم مع تصنيف "بلوم" (Bloom's Taxonomy) والذي تمت الإشارة إليه كمرجعية في تقرير التقييم الذاتي. وتشمل تلك المهارات: مهارات التفكير العليا كالتحليل والتقييم من خلال دراسة حالة، والتحليل والنقد البنَّاء لحالة أو منظومة، وإعداد منظومة لحل مشكلة ديموغرافية، وكذلك المهارات العملية والتطبيقية كالمتعلقة بالأخلاقيات الاجتماعية، وتطبيق القيم الاجتماعية والأخلاقية، إلى جانب المهارات الوجدانية والاجتماعية، والمهارات المتعلقة بالمواطنة والتربية المدنية، وقبول الآخر. كما يجب أن ينعكس ما ذكر آنفًا من مهارات على أدوات التقييم. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية القيام بمراجعة مخرجات التعلم المطلوبة لبعض المقررات الدراسية؛ بهدف تعزيز ملاءمتها لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.6 لدى جامعة البحرين فلسفة خاصة بإستراتيجية التعليم والتعلم تتمحور حول الطالب، وتضمن تحقيق مخرجات التعلم الخاصة بالبرامج الأكاديمية وأهدافها التعليمية من خلال عملية التعليم والتعلم، التي تستند إلى مجموعة متنوعة من طرائق التدريس والتعلم. وهذه الطرائق تشمل: المحاضرات التقليدية، والتي تميل لأن تكون تفاعلية، والأنشطة التطبيقية التي تنطوي على حل المشكلات، والتعلم عن طريق الأنشطة الجماعية، وعرض المشروعات، والمناقشات والمناظرات، والمحاضر الضيف. وعند فحص ملفات المقررات الدراسية، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ آليات التعليم والتعلم متوافقة مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، كما تأكد هذا الأمر أثناء مقابلات أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة. وخلال الزيارة الميدانية، قدمت للجنة المراجعة شُروحٌ توضيحية عن فرص التعلم الإلكتروني باستخدام منصة التعلم الإلكتروني الـ "Blackboard"، والتي حازت على استحسان الطلبة، وهي مستخدمة في بعض المقررات الدراسية؛ لغرض إدارة الموارد التعليمية والتعلُّمية المرتبطة بتقديم المقررات؛ مما يمكن الطلبة من الاطلاع على أهداف المقرر الدراسي، ومؤشرات تقييم الأداء، والشرائح الخاصة بالمحاضرات، والمراجع، والمصادر المطلوب الاطلاع عليها، والملازم، والمواد المساعدة الأخرى. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن جامعة البحرين تولي

اهتمامًا خاصًّا لأهمية تطوير طرائق التدريس، حيث قامت بإنشاء مركز التعلم الإلكتروني لدعم أعضاء هيئة التدريس نحو المزيد من الاستخدام المناسب والفعال للتعلم الإلكتروني. واتَّضح للجنة المراجعة أثناء زيارتها لمركز التعلم الإلكتروني أن (120) مقررًا دراسيًّا فقط من مقررات برامج البكالوريوس المقدمة في كلية الآداب هي التي تستخدم منصة التعلم الإلكتروني، وأنَّ الموجود منها في برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع لا يتعدى عددًا قليلًا من المقررات. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تقوم بتطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعلم الإلكتروني بشكل مناسب وفاعل.

1.7 هناك سياسات واضحة على مستوى الجامعة تغطي الجوانب المختلفة لعملية التقييم، وهي معروفة لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة البحرين لديها فلسفة عامة تضمن العدالة والاتساق عند تطبيق ضوابط التقييم. كما تغطي إرشادات التقييم جميع الجوانب المتعلقة باستخدام طرائق تقييم متنوعة، ومواءمتها مع مخرجات التعلم، وتقديم التغذية الراجعة للطلبة، إلى جانب توزيع الدرجات والتدقيق كما هو موثق في نظام الدراسة والامتحانات لجامعة البحرين. وعند فحص عينة من أدوات التقييم خلال الزيارة الميدانية، تبين للجنة المراجعة أن برنامج علم الاجتماع يستخدم طرائق متنوعة من التقييم التكويني والتجميعي، تشمل على وجه التحديد: الاختبارات الصفية، والأنشطة التطبيقية، والمشروعات، والاختبارات القصيرة، والامتحانات النهائية. ويتطلب نظام التقييم إنشاء لجنة للامتحانات على مستوى الأقسام؛ من مهامها ضمان التناسق والتدقيق في عملية التقييم. كما أنه لدى الجامعة سياسة عامة تتعلق بتقديم التغذية الراجعة للطلبة، حيث يزود الطالب من خلالها بمعلومات مفصلة حول ما قام به من أنشطة تقويمية بصورة متتابعة طوال الفصل الدراسي، بحسب وسائل التقويم التي اعتمدها القسم لذلك المقرر، ويكون تزويده بالتغذية الراجعة للنشاط التقويمي للمقرر خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أسابيع من تاريخ إكمال النشاط، ويراعى في كل ذلك حصول الطالب على تغذية راجعة كافية قبل انتهاء الفترة التي يحق له فيها الانسحاب من المقرر. وخلال المقابلات أكد الطلبة أنهم يتلقون تغذية راجعة مناسبة حول أعمالهم المقيمة، كما يتلقون تغذية راجعة مباشرة عن واجباتهم العملية أثناء الدروس التطبيقية. كما يعلن أستاذ المقرر درجات الأنشطة التقويمية للطلبة المسجلين في المقرر قبل بدء فترة الامتحانات النهائية. ويوجد أيضا نظام للتظلم من درجة التقييم، ويتم من خلاله مراجعة إجابة الطالب من قبل لجنة مكونة من عضوي هيئة تدريس آخريْن غير المصحح الأصلي، وقد أكد الطلبة ذلك خلال

المقابلات التي جرت معهم. لذا، تقدر لجنة المراجعة وجود سياسات وأنظمة مناسبة لتقييم إنجازات الطلبة وتقديم التغذية الراجعة، وضمان شفافية وعدالة منح الدرجات، وهي معروفة للطلبة. كما تؤكد سياسات التقييم الخاصة بجامعة البحرين قيام اللجان الداخلية كلجنة ضمان الجودة في القسم، ومكتب ضمان الجودة في الكلية بالاطلاع على نماذج من اختبارات الأداء وملفات التقييم، إضافة إلى وجود سياسات تتعلق بالاعتدال، والكشف عن ومعالجة حالات الانتحال والسرقة العلمية، غير أن لجنة المراجعة وجدت من خلال دراسة ملفات المقررات الدراسية والمقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، أنَّ هذه السياسات لا يتم تطبيقها بشكل متسق في البرنامج وعليه، تحث لجنة المراجعة الكليةَ على تطبيق جميع الآليات الخاصة بالتقييم (انظر الفقرات: 3.3، 3.5، 3.6).

1.8 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- أهداف البرنامج مرتبطة بشكل واضح برؤية ورسالة كلية الآداب وقسم العلوم الاجتماعية، وتساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لجامعة البحرين.
- المنهج الدراسي ومقرراته الدراسية، يوفران، وبشكل عام، توازنًا بين النظرية والتطبيق، ويتيحان التقدم الدراسي من فصل دراسي إلى آخر، ومن سنة إلى أخرى، إضافة إلى وجود متطلبات سابقة محددة ومعروفة للطلبة.
- مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مناسبة لنوعه ومستواه، وتتوافق مع مواصفات الخريج التي حددتها جامعة البحرين، وتم الاستفادة من التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة في إعدادها.
- هناك سياسات وأنظمة مناسبة لتقييم إنجازات الطلبة وتقديم التغذية الراجعة، وضمان شفافية وعدالة منح الدرجات، وهي معروفة للطلبة.

1.9 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- الإسراع في تطبيق خطة التحسين للبرنامج وتضمين مقرر تعلم قائم على العمل في المنهج الدراسي ليُعِدَّ الطالب للعمل الميداني، وزيادة الخيارات المتاحة للطلبة من مقررات اختيارية.
- مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة لبعض المقررات الدراسية؛ بهدف تعزيز ملاءمتها لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

- تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعلم الإلكتروني بشكل مناسب وفاعل.

1.10 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى جامعة البحرين سياسة للقبول منشورة على مستوى برامجها، حيث تشترط أن يكون المتقدم من الحاصلين على الثانوية العامة، أو ما يعادلها، بمعدل لا يقل عن (70%)، وألَّا يكون قد مضى على حصوله عليها مدة تزيد عن سنتين دراسيتين، وأن يجتاز الطالب المقابلة الشخصية التي تجريها معه الجامعة، وأن يجتاز اختبار القدرات العامة، إضافة إلى مقابلة شخصية تُجْرَى معه؛ للتعرف على شخصيته وجاهزيته للقبول في البرنامج. ويُعْفَى من البرنامج التمهيدي للغة الإنجليزية الطلبة الحاصلون على (90%)، أو أكثر في الثانوية العامة، أو الطلبة الحاصلون على (500) في اختبار الـ TOEFL، أو (5.5) في اختبار الـ IELTS. أما الطلبة الحاصلون على نسبة ما بين (80%–89.9%) في الثانوية العامة، فإنَّهم يخضعون لامتحان الإعفاء من البرنامج التمهيدي. كما أنَّ هناك سياسات خاصة لقبول الطلبة المحولين من برامج، وكليات، وجامعات أخرى؛ للتأكد من أنهم قادرون على تحقيق نتاجات التعلم الخاصة بالبرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ سياسات القبول متاحة بطريقة واضحة للطلبة، ومتوفرة على موقع الجامعة الإلكتروني، كما أنَّ الهيئة الأكاديمية، والطلبة على دراية بها. كما تأكدت اللجنة خلال المقابلات أن اختيار الطلبة يتم بصورة مركزية من قبل عمادة القبول والتسجيل على أساس التنافسية بين المتقدمين؛ بناء على المعدل التراكمي في الثانوية العامة، والمقابلة الشخصية، ونتائج اختبار القدرات. وتقوم عمادة القبول والتسجيل بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري، وإدخال التحسينات عليها بعد أخذ موافقة مجلس الجامعة. ولجنة المراجعة تقدر وجود سياسة قبول واضحة ومنشورة على مستوى الجامعة، وهي معروفة للجهات ذات العلاقة. إلا أنَّ اللجنة تشعر بالقلق من عدم وجود آلية منهجية على مستوى القسم لمراجعة شروط القبول بوجه عام، أو لتقييم مدى فائدتها، كما أنه لا يتم مقايستها مرجعيًّا، ومن ثمَّ تحث الكليةَ على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 2.2).

2.2 تتولى عمادة القبول والتسجيل مهمة فحص أوراق الطلبة المقدمة، ومن ثمَّ يتم إدخال البيانات بشكل إلكتروني في نظامٍ للقبول مُعَدٍّ لهذا الغرض؛ ليتسنى من خلاله ضبط عملية قبول الطلبة وفق المقاعد المتوفرة. وتدل الإحصاءات التي قدمت إلى لجنة المراجعة إلى وجود تذبذب في عدد

الطلبة المقبولين في البرنامج في الأعوام الأكاديمية الثلاثة من 2013 –2014 إلى 2015–2016 (145، 119، 170 على التوالي)، كما أنه يجب على غالبية المقبولين في البرنامج التسجيل في البرنامج التمهيدي (71%، و75%، و59% على التوالي)، في حين تظلُّ نسبة الطلبة الذين ينخرطون في دراسة البرنامج مباشرة محدودة (5%، و3%، و11% على التوالي). كما أن عدد الطلبة المحولين من البرامج الأخرى إليه قليل لكن نسبتهم مؤثرة (24%، و23%، و29% على التوالي). كما أنَّ الغالبية العظمى من الطلبة في البرنامج من البحرينيين (أكثر من 90%) إضافة إلى نسبة بسيطة من دول الخليج العربي، وبعض الدول العربية الأخرى. وقد لاحظت اللجنة أن عينة الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية لديهم القدرات الذهنية، والمهارات المعرفية اللازمة لاستيعاب مقررات البرنامج. وطبقا لتقرير التقييم الذاتي، فإن القسم يقوم بمتابعة تقدم الطلبة من خلال احتساب نسبة المقبولين في كل سنة، ونسبة المتعثرين والخريجين. ومع ذلك، فقد تبين للجنة المراجعة خلال مقابلة أعضاء هيئة التدريس أنه لا توجد مشاركة من قبل القسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع، كما لا توجد أي دراسة لربط أدائهم في البرنامج مع مستواهم عند القبول فيه، وما إذا كانت مستوياتهم عند القبول من أسباب ارتفاع عدد المنسحبين من البرنامج وطول فترة الدراسة فيه أم لا (سيتم تناول ذلك بالتفصيل في الفقرة: 3.9). وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية وضع آلية مناسبة بالتعاون مع الجامعة، يتمُّ من خلالها إشراك القسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج.

2.3 يوجد هيكل تنظيمي لكلية الآداب وقسم العلوم الاجتماعية يتمثل في ترؤس عميد الكلية هرمها التنظيمي، كما يوجد مجلس الكلية، ولجان كلية الآداب، ثم رئيس القسم، ومجلس القسم، وأخيرًا لجان القسم التي تشكل في بداية كل عام أكاديمي؛ من أجل دعم إدارة البرنامج. أما مسئوليات كل لجنة من هذه اللجان وعضويتها فقد تم تحديدها بشكل واضح. كما يتم رفع توصيات اللجان إلى مجلس القسم للتشاور بشأنها، واتخاذ القررات اللازمة. أمَّا قرارات القسم، فيتم رفعها إلى مجلس الكلية، والذي يرفعها بدوره إلى مجلس الجامعة إن اقتضى الأمر ذلك. وأثناء المقابلات، اتَّضح أنَّ هناك خطوطًا واضحةً للمسئوليات، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس على دراية جيدة بهذه العمليات الإدارية. كذلك يتولى رئيس القسم إدارة البرنامج، وينسق مع العميد فيما يتعلق بقضايا القسم والكلية، ويعمل على تمثيل القسم في مجلس الكلية، كما يتعامل مع قضايا الطلبة المختلفة. ومن الناحية

الأكاديمية، فإنَّ له دورًا في التحقق من أن تقديم البرنامج يتم بشكل يضمن مصلحة الطلبة وتقدمهم العلمي بالتنسيق مع اللجان المعنية. وإضافة لرئيس القسم واللجان، فإنَّه يوجد رئيس شعبة علم الاجتماع، والذي يعين بقرار من رئيس القسم ويكلف بالتنسيق معه فيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في علم الاجتماع، كما أنَّ هناك منسقي المقررات المشتركة الذين يقومون بالتعاون مع زملائهم في إعداد المنهج الدراسي، ووضع الامتحانات، وتوزيع الدرجات الفصلية والنهائية. ولجنة المراجعة تقدر وجود خطوط واضحة وفاعلة لإدارة البرنامج من خلال القيادات الإدارية والأكاديمية، واللجان والمجالس الأكاديمية.

2.4 يعمل على تقديم برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع (10) أعضاء أكاديميين، منهم: أستاذ واحد (بدوام جزئي)، و3 أساتذة مشاركين (أحدهم بدوام جزئي)، و5 أساتذة مساعدين، ومحاضر واحد، وبذلك يكون عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين وفقًا لنظام الدوام الجزئي اثنان، فيما يعمل الباقون، وعددهم ثمانية وفقًا لنظام الدوام الكلي. وقد لاحظت اللجنة من الأدلة المقدمة أن لدى أعضاء هيئة التدريس خبرة واسعة، والبعض منهم نشط في فعاليات التطوير المهني، والبحث والنشر، والاستشارات وخدمة المجتمع. ويوضح جدول المعلومات العامة عن البرنامج في تقرير التقييم الذاتي أن نسبة الطلبة إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس بلغت (63: 1، أو 40: 1) في حالة إضافة الأعضاء الذين يعملون بدوام جزئي، وهو الأمر الذي يشير إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس غير كاف لتدريس المقررات التي يطرحها البرنامج. وقد تأكد ذلك للجنة المراجعة خلال المقابلات، حيث علمت لجنة المراجعة أن بعض أعضاء هيئة التدريس يقومون بتدريس عدد إضافي من الساعات يوازي (50%، أو 75%) من نصابهم الأكاديمي العادي. وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة التدريس المكلفين بعبء أكاديمي إضافي يتم تعويضهم ماديًّا مقابل ذلك، إلا أن ذلك العبء يقلل من الوقت المتاح لهم للقيام بالأنشطة الأخرى كالبحث العلمي الذي يعدُّ شرطًا ضروريًّا لمواكبة المستجدات في التخصص، والتقدم الوظيفي، والترقية. كما أنَّ عدم توفر عدد كاف من الأساتذة والأساتذة المشاركين في البرنامج يعني أن الأدوار القيادية التي يشغلها الأساتذة المساعدون، تَشْغَلُ الوقت المخصص لها قدْرًا أكبر على حساب الأنشطة التي تقود إلى الترقية والتقدم الوظيفي. كما يعني أيضا عدم توفر العدد الكافي من الموجهين والناصحين لأعضاء هيئة التدريس الجدد. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية وضع خطة واضحة لزيادة عدد

أعضاء هيئة التدريس، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ للقيام بالأدوار القيادية والتوجيهية في البرنامج.

2.5 لدى جامعة البحرين إجراءات خاصة بالتعيين، وتقييم الأداء، وترقية الموظفين الأكاديميين، وهي إجراءات واضحة ومنشورة على موقعها الإلكتروني وفي دليلها الإرشادي. كما يخضع نظام تعيين أعضاء هيئة التدريس الجدد إلى لائحة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وسياسات وقوانين ديوان الخدمة المدنية في مملكة البحرين. وخلال مقابلة أعضاء الهيئة الأكاديمية تبين أن إجراءات التعيين تتم بطريقة واضحة وشفافة، ومن خلال لجان متخصصة في القسم والكلية. أما من ناحية تقييم أعضاء هيئة التدريس، فإضافة إلى أن كل المقررات الدراسية تخضع للتقييم في كل فصل دراسي من قبل الطلبة، فهناك تقييمٌ شاملٌ لأداء أعضاء هيئة التدريس من قبل رئيس القسم، عندما يحين موعد تجديد عقود العمل بالنسبة للأعضاء غير البحرينيين، أو عندما يقدم أعضاء هيئة التدريس ملفاتهم للترقية. كما أن مجلس جامعة البحرين قد وافق منذ العام 2009، على استمارة التقييم السنوي لأعضاء هيئة التدريس، غير أنه قد بدأ تطبيقها فعليًّا خلال العام الأكاديمي 2015–2016 تشير الوثائق إلى أن نسبة استبقاء أعضاء الهيئة الأكاديمية في البرنامج مرتفعة. وتقدر اللجنة وجود إجراءات واضحة وشفافة لتعيين وتقييم الموظفين الأكاديميين، ووجود أدلة على أن نسب استبقائهم في البرنامج عالية، وتحثُّ لجنة المراجعة الكليةَ على الاستمرار في دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية الدولية التي تساعد على دعم قدراتهم الأكاديمية والمهنية، وتُمَكِّنهم من الارتقاء في السلم الأكاديمي. وخلال المقابلات، علمت اللجنة أن كلية الآداب تقوم بشكل غير رسمي بتعريف أعضاء هيئة التدريس والموظفين الجدد بالموارد المتاحة في الكلية، وطبيعة حقوقهم والتزاماتهم، إلى جانب المعلومات واللوائح المهمة التي يتضمنها "دليل أعضاء هيئة التدريس 2016". غير أنَّ لجنة المراجعة توصي بأنه ينبغي على الكلية تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته. أما فيما يتصل بالترقية الأكاديمية، فلدى الجامعة سياسة واضحة لترقية أعضاء هيئة التدريس، حيث تشترط في المتقدم استيفاء المدة القانونية المقررة، وتحقيق الكفاءة في التدريس والأنشطة الجامعية، والبحث العلمي، والخدمات الجامعية والمجتمعية. ومع ذلك، فقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية أن تنفيذ إجراءات الترقية لا تتفق من حيث جدولها الزمني مع ما هو محدد في السياسة الرسمية، فقد

علمت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أن ردَّ اللجان المعنية بالترقيات يتأخر دون إبداء أسباب واضحة، بالإضافة إلى أن شرط النشر في مجلات محكمة معتمدة من قبل الجامعة كأحد شروط الترقية، لا يعترف بالبحوث التي تكتب باللغة العربية وتنشر في مجلات عربية لا تندرج تحت اللائحة المعتمدة من قبل الجامعة (SCOPUS). ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق خطة واضحة لدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية.

2.6 لدى جامعة البحرين أنظمة لإدارة مختلف المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع، مثل نظام التسجيل الإلكتروني، ونظام الجداول الدراسية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، والموارد البشرية. وخلال الزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنَّ الجامعة توفر – عبر موقعها الإلكتروني – إمكانية حصول الهيئة الإدارية والأكاديمية على المعلومات إلكترونيًّا فيما يتعلق بمفردات المرتب، وتقارير الحضور والغياب، والساعات الإضافية للموظفين الإداريين، وغير ذلك مما يحتاجه الموظف الإداري والأكاديمي، كما يمكن للطلبة تسجيل مقرراتهم، ودفع الرسوم من خلال هذا النظام. كذلك يتم استخراج كشوف الطلبة المسجلين في البرنامج، وجداولهم الدراسية، واسم المرشد الأكاديمي لكل طالب في بداية كل فصل دراسي. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية إمكانية تسجيل الغياب، ورصد الدرجات إلكترونيًّا. كما يستطيع رئيس قسم العلوم الاجتماعية، والذي يناط به مهمة إدارة البرنامج متابعة الجداول الدراسية، وتقارير تقييم الطلبة لأعضاء الهيئة الأكاديمية إلكترونيًّا. وعلى الرغم من توفر نظام لإدارة المعلومات، وملائم لأهداف البرنامج واحتياجاته، ويتم استخدامه بصورة محدودة في إدارة البرنامج، والطلبة، والموارد المختلفة، إلا أن اللجنة لم تجد دليلا على استخدامه بصورة إستراتيجية متكاملة؛ لتعزيز عملية اتخاذ القرار. لذا، تقدر اللجنة وجود نظام لإدارة المعلومات ملائم لأهداف البرنامج واحتياجاته؛ كما تنصح بزيادة الاستفادة منه؛ من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرار على مستوى إستراتيجي للبرنامج.

2.7 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات واضحة لضمان سلامة وأمن المعلومات الخاصة بالمتعلمين، ودقة النتائج، ويمكن استرجاعها من خلال حفظ البيانات مركزيًّا. ويطبق مركز تقنية المعلومات في الجامعة إجراءات صارمة لضمان سرية بيانات الطلبة، وسجلات الأساتذة من خلال نظام متعدد المراحل؛ لتقييد الدخول إلى البيانات التي تتطلب رقم

هوية، وكلمة مرور يتم تغييرها كل (120) يومًا. أما بالنسبة لعملية إدخال الدرجات؛ فيختص بها أستاذ المقرر وحده، ويعتمدها رئيس القسم، ويتم تغييرها إذا تطلب الأمر بصورة رسمية بعد موافقة رئيس القسم والعميد. وخلال الجولة التفقدية التي جرت أثناء الزيارة الميدانية، اتَّضح للجنة المراجعة أن البيانات الخاصة باختبارات الطلبة، والمشروعات، والحضور والغياب، بالإضافة إلى كراسات الإجابة الخاصة بالامتحانات النهائية، تُحْفظ من قبل القائمين على البرنامج، في حين تحتفظ عمادة التسجيل بسجلات وبيانات الطلبة باستخدام وسيلتين للحفظ؛ الأولى سجلات ورقية. والثانية بيانات مدخلة بشكل إلكتروني، ويتم تحديثها باستمرار؛ لضمان تحقق الدقة في البيانات. كما أنَّ هناك خطة مطبقة لإدارة المخاطر من قبل مركز تكنولوجيا المعلومات في حالة حدوث كوارث، أو أحداث طارئة، من بينها عمل نسخة إلكترونية لاسترجاع البيانات بشكل دوري. كما أنَّ هناك (servers خوادم) مؤمنة داخل الحرم الجامعي للتخزين الاحتياطي للبيانات، وكذلك في مكان آخر خارجه. وتقدر لجنة المراجعة وجود نظام محكم لإدارة المخاطر، والحفاظ على أمن السجلات، ودقة وسلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين والموظفين، ودقة نتائج البرنامج.

2.8 خلال الزيارة الميدانية للجامعة، قامت اللجنة بجولة تفقدية للتعرف على المرافق العامة، والموارد، ومصادر التعلم المتوفرة للبرنامج على مستوى الجامعة بشكل عام، وعلى مستوى كلية الآداب بشكل خاص، حيث شملت قاعات المحاضرات، والمختبرات، والمكتبة، إضافة إلى مركز التعلم الإلكتروني. ويحتوي مبنى كلية الآداب على (30) قاعة دراسية تتسع كل منها لعدد (40) طالبًا، ومجهزة بأجهزة العرض الإلكترونية، وهي مناسبة لاحتياجات برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع. كما يتم تغطية المبنى بخدمة الإنترنت (Wi-Fi)، وهو متوفر للطلبة، والأساتذة، والإداريين، كما يتم توفير بريد إلكتروني لكل طالب وموظف؛ لتسهيل التواصل بين الأطراف المتعددة داخل وخارج الجامعة. كما يشتمل مبنى كلية الآداب على مختبرين مجهزين بأجهزة الحاسوب. وقد علمت لجنة المراجعة أثناء الجولة التفقدية أن مختبرات الحاسوب في المنطقة المفتوحة من كلية تقنية المعلومات متوفرة لجميع طلبة جامعة البحرين يوميًّا من الساعة الثامنة صباحًا حتى الساعة الخامسة مساءً. ومن ناحية أخرى، فإنَّ مرافقَ المكتبة المتوفرة لطلبة برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع جيدةٌ، كما يمكن الوصول إلى المصادر الإلكترونية من داخل وخارج الحرم الجامعي. وتشير المستندات إلى أن مكتبة الجامعة تضم (308,000) كتاب ورقيٍّ، و(150,000) كتاب إلكتروني، و(27,000) دورية إلكترونية، إضافة إلى مجموعة من قواعد البيانات. وقد عبر الطلبة الذين

قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم نحو المرافق الموجودة، ومصادر التعليم والتعلم المتاحة لهم. وبشكل عام، فإن لجنة المراجعه ترى – مع التقدير – أن مرافق كلية الآداب ومبنى المكتبة يوفران بيئة تعليمية مناسبة تلبي حاجات كل من الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس في البرنامج.

2.9 لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ لاحظت اللجنة خلال الجولة التفقدية أنَّ الجداول الدراسية لاستخدام القاعات والمختبرات تعلق خارجها. كما يوفر مركز تقنية المعلومات في الجامعة الدعم الفني للمختبرات والموظفين، ويتمُّ تلقي وتتبع طلبات الدعم الفني من خلال منضدة مساعدة ذات نظام إلكتروني، حيث لاحظت اللجنة وجود جدول وتقرير يومي يوضح طبيعة الأنشطة التي نُفِّذَتْ بواسطة استخدام أجهزة الحاسوب المختلفة، وكذلك وجود سجل تُدَوَّنُ فيه الأخطاء وحالات الاستخدام، أو الخلل الذي أصاب بعضها بسبب استخدام الطلبة؛ مما يوفر آلية لصيانتها ومعالجتها بشكل سريع. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منصة إلكترونية للمقررات المدرجة ضمن التعلم الإلكتروني، كما يَجمع النظام بيانات عن مدى وكيفية استخدام مصادره، ويُصدر تقارير مختلفة عن حجم الاستخدام وأشكاله، والتي تشير إلى أن هناك استخدامًا محدودًا للنظام من قبل أعضاء هيئة التدريس في برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع كما سبقت الإشارة إليه في (الفقرة: 1.6). كما تقوم المكتبة بإجراء التتبع اللازم للموارد الإلكترونية، وتحتفظ بسجلات للتعاملات التي تُجْرَى مع المكتبة، واستخدام الموارد الإلكترونية وغيرها من الموارد التي توفرها. وقد علمت لجنة المراجعة، خلال اللقاءات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، قيامَ الكلية بتقصي مدى جودة وفاعلية الخدمات التي تقدمها المكتبة، والخدمات التي يقدمها مكتب شئون الطلبة والخدمات الإلكترونية من خلال مجموعة من الاستبانات التي يقوم الطلبة بملئها. كما علمت اللجنة أثناء مقابلة مسئولي المكتبة، ومركز التعليم الإلكتروني أن هناك سجلات متابعة متوفرة يتم تقديمها للكلية عند الطلب. وتقر لجنة المراجعة بوجود أنظمة تتبع تسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنها لم تجد دليلًا على استخدام تقارير تلك الأنظمة من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري ومنتظم في عملية صنع واتخاذ القرار. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية زيادة استخدام تقارير التتبع، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز صنع واتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.10 تبين للجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية ومن الأدلة المقدمة، توفر دعم طلابي مناسب فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو تطبيقات الحاسوب المتاحة، أو دعم الموارد البشرية، مثل دعم فنيي المختبرات، أو المتخصصين داخل المكتبة. كما يتوفر في مختبرات الحاسوب مشرفون متخصصون في متابعة وصيانة الأجهزة؛ مما يضمن الاستمرار في تقديم الخدمة للطلبة. ويقوم مركز زين للتعلم الإلكتروني بتوفير التدريب حول الاستخدام الأمثل لتقنية الـ "Blackboard" لكل من الأساتذة والطلبة. وتوفر الجامعة نظام المساعدة الفنية "Online" ليتمكن المستخدم من الإبلاغ مباشرة عن أية مشكلة تواجهه في الأجهزة أو البرمجيات. أما بالنسبة لنظام الإرشاد الأكاديمي؛ فيتم من خلاله مساعدة الطلبة على اختيار المواد الملائمة لهم، ويتوفر العديد من أوجه الدعم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مثل: مساعدتهم في تسجيل المقررات الدراسية، توفير سيارة مجهزة، تقديم خدمات الدعم من قبل الطلبة المتطوعين، فضلاً عن تَوَفُّرِ دليل للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنَّ المكتبة تقدم أيضا خدمات لهم من خلال توفير غرفة لذوي الإعاقة البصرية؛ بها جهاز كمبيوتر مجهز خصيصًا لاستخدامهم. ويعمل مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والخريجين على إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل عن طريق تقديم عدة خدمات لهم مثل: "يوم المهن"، وتَسَلُّم السيرة الذاتية، وخدمة الترشح، وخدمة التوظيف. كما أنَّ دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة توفر التوجيه والمشورة للطلبة بواسطة مرشدين اجتماعيين متخصصين. كما توفر الجامعة للطلبة دعمًا صحيًّا شاملًا من خلال شعبة الرعاية الصحية، إضافة إلى دائرة الأمن والسلامة التي تهدف إلى المحافظة على سلامتهم وأمنهم. وقد تبين خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة أنهم راضون عن مختلف خدمات الدعم المقدمة لهم، كما اطلعت اللجنة على الاستبانات لقياس درجة رضا الطلبة الذين هم على وشك التخرج، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدامها؛ لتحسين الخدمات المختلفة والمقدمة للدعم الطلابي. وتقدر اللجنة خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة، كما تقترح توسيع نطاق قياس مدى الرضا عن خدمات الدعم الطلابي؛ لتشمل طلبة جميع المراحل الجامعية، وأنْ يتم ذلك بصورة دورية ومنتظمة، وكذلك الاستفادة من نتائجها في تحسين الدعم المتوفر للبرنامج.

2.11 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تنظم دائرة التوجيه والإرشاد في عمادة شئون الطلبة بالتعاون مع كليات الجامعة برنامج "يوم التهيئة"، وهو نشاط تعريفي للطلبة الجدد؛ يقدم في بداية كل عام دراسي، ويتم

من خلاله تعريفهم بأماكن الكليات، ومرافقها العامة، والخدمات المتوفرة في الجامعة، والبرامج الأكاديمية المختلفة، وكذلك سياسات ولوائح الجامعة، علاوة على بعض الخدمات الأخرى التي تقدمها عمادة شئون الطلبة. ويتم توزيع كتيبات توضيحية عليهم تشمل دليل الطلبة، وحقوقهم، وواجباتهم، ولائحة المخالفات السلوكية، وعلى مستوى كلية الآداب، فإنه يتم تعريفهم بمختلف الأقسام، والبرامج التي تطرحها، وشرح أنظمة الدراسة في برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس؛ تبين أنه لا توجد أية ترتيبات لتعريف الطلبة المنقولين للبرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة من البيانات الموجودة في تقرير التقييم الذاتي أن معدل حضور اليوم التعريفي متواضعٌ نسبيًّا؛ إذ بلغ متوسط نسبة الحضور لكل كليات الجامعة (40.8%) فقط من إجمالي الطلبة المقبولين في العام الكاديمي 2013–2014، في حين بلغت نسبة حضور طلبة كلية الآداب نحو (42.3%)؛ أي أعلى قليلا من متوسط الجامعة. علاوة على ذلك، لم تُقدم للجنة المراجعة إجابةٌ شافيةٌ حول كيفية تزويد الطلبة الذين لا يحضرون البرنامج التعريفي بالمعلومات المطلوبة. وخلال المقابلات علمت لجنة المراجعة أن عمادة شئون الطلبة تحرص على تقييم "يوم التهيئة" من خلال توزيع استبانات على الطلبة وأولياء أمورهم الذين حضروا فعاليات هذا اليوم. وقد عبر الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية عن استفادتهم من "يوم التهيئة"؛ نظرًا لدوره التعريفي في تهيئتهم الدراسية. وتقدر لجنة المراجعة وجود ترتيبات منظمة وكافية لتهيئة الطلبة الجدد المقبولين في برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع، إلا أنها تنصح بتبني آليات بديلة لتوفير المعلومات اللازمة للطلبة الذين لا يحضرون البرنامج التعريفي.

2.12 يشير تقرير التقييم الذاتي والأدلة الداعمة إلى أنَّ لدى جامعة البحرين نظامًا للإرشاد الأكاديمي وهي بيانات موثقة بشكل جيد ومتاحة على موقع الجامعة في شبكة الإنترنت، حيث يتم توزيع الطلبة على المرشدين الأكاديميين مع بداية العام الأكاديمي، وتحديد الساعات المكتبية لمقابلة الطلبة، والإعلان عن مواعيدها على أبواب مكاتب أعضاء هيئة التدريس. ويرصد نظام الإرشاد مشكلات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، ممن تقل معدلاتهم التراكمية عن (2.0). وقد وضَّح أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أن الطالب المتعثر أكاديميًّا يُمْنَعُ من التسجيل الإلكتروني في مقررات جديدة، إذا لم يرجع إلى مرشده الأكاديمي؛ لمساعدته على تجاوز أسباب تعثره. غير أنَّ لجنة المراجعة تشعر بالقلق نحو فاعلية عملية الإرشاد الأكاديمي في ضوء حقيقة أن متوسط عدد الطلبة المُكَلَّف بهم المرشد الأكاديمي يبلغ أكثر من (85) طالبًا، حيث علمت اللجنة أثناء اللقاءات

مع الطلبة قلة ترددهم على مكتب المرشد الأكاديمي، واكتفاءهم بالتواصل الإلكتروني معه؛ لضيق عدد الساعات المكتبية المتوفرة للإرشاد، وازدحام الجدول الدراسي للمرشدين الأكاديميين. وبحسب المقابلات، تطرح شعبة التدريب والتنمية الطلابية برنامج تعليم الأقران في كل فصل دراسي، ويقدم هذا البرنامج حلقات تعليمية للطلبة ممن يعانون قصورًا أكاديميًّا في أدائهم، ويحتاجون للمساعدة من أقرانهم المتفوقين أكاديميًّا. وبناءً على ما تقدم، تقر لجنة المراجعة وجود نظام إرشاد أكاديمي للطلبة، ووجود سياسات تحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، ووجود بعض الإجراءات لمساعدتهم، إلا أنَّها توصي بأنه ينبغي على الكلية تطبيق خطة واضحة لتقديم الدعم والمساندة الأكاديمية الكافية للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لكي تساعدهم على النجاح، وأن تقيس فاعليتها بصورة دورية.

2.13 حسب تقرير التقييم الذاتي، والمستندات، والوثائق، والأدلة المتوفرة، يتمتع طلبة البرنامج بفرص متنوعة لتوسيع معارفهم وخبراتهم من خلال الأنشطة الداعمة، والتي تشمل: الاشتراك في برنامج صيف البحرين، وأنشطة ومعارض طلابية بالتعاون مع جمعيات ونوادي الكلية، وزيارات ميدانية ولمؤسسات داخل وخارج مملكة البحرين، كما يخصص البرنامج (3) ساعات معتمدة للأنشطة غير الصفية ضمن خطته الدراسية. ويتم التعلم غير الرسمي من خلال سلسلة من ورش العمل، والحلقات النقاشية، والمؤتمرات التي تنظمها جمعية طلبة كلية الآداب، حيث يتم من خلالها توسعة معارف الطلبة التنظيمية، ومهارات التواصل. إضافة إلى ذلك، هناك دعم مقدم للطلبة لحضور المؤتمرات والمسابقات المحلية والإقليمية. أيضا تنظم الجامعة يومًا سنويًّا يسمى: "يوم المهن"، ويكون بتوجيه وتنفيذ مباشر من مكتب الإرشاد المهني في الجامعة، حيث يعمل كحلقة وصل بين الطلبة ومؤسسات المجتمع المحلي من شركات ومؤسسات تشغيلية؛ إذ يكون فرصةً للطلبة للتعرف على الاحتياجات الآنية لسوق العمل. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة عن رضاهم عن الفرص التي توفرها الجامعة، والكلية لتوسيع نطاق تعلمهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود بيئة تعلم في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم أنشطة التعلم غير الرسمية.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد سياسة قبول واضحة ومنشورة على مستوى الجامعة وهي معروفة للجهات ذات العلاقة.

- هناك خطوط واضحة وفاعلة لإدارة البرنامج من خلال القيادات الإدارية والأكاديمية، واللجان والمجالس الأكاديمية.
- لدى الجامعة إجراءات واضحة وشفافة لتعيين، وتقييم الموظفين الأكاديميين، وتوجد أدلة على أن نسب استبقائهم في البرنامج عالية.
- هناك نظام لإدارة المعلومات ملائم لأهداف البرنامج واحتياجاته؛ يمكن الاستفادة منه في تطويره.
- لدى الجامعة نظام محكم لإدارة المخاطر، والحفاظ على أمن السجلات، ودقة وسلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين والموظفين، ودقة نتائج البرنامج.
- مرافق كلية الآداب ومبنى المكتبة يوفران بيئة تعليمية مناسبة تلبي حاجات كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في البرنامج.
- توفر وفاعلية خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة.
- هناك ترتيبات منظمة وكافية لتهيئة الطلبة الجدد المقبولين في برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع.
- وجود بيئة تعلم في الجامعة تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم أنشطة التعلم غير الرسمية.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- وضع آلية مناسبة، بالتعاون مع الجامعة، يتم من خلالها إشراك القسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج.
- وضع خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ للقيام بالأدوار القيادية والتوجيهية في البرنامج.
- تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.
- تطبيق خطة واضحة لدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية.
- زيادة استخدام تقارير التتبع، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز صنع واتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

- تطبيق خطة واضحة لتقديم الدعم والمساندة الأكاديمية الكافية للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لكي تساعدهم على النجاح، وأن تقيس فاعليتها بصورة دورية.

2.16 الحُكم النهائي:

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج**.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 مواصفات الخريجين منصوصٌ عليها بوضوح على شكل أهداف تعليمية للبرنامج ومخرجات تعلم مطلوبة. ولدى جامعة البحرين مخرجات تعلم مطلوبة، حيث يتم ربط مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج البكالوريوس في علم الاجتماع بها. وقد تم الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية وتلك المطلوبة للبرنامج. كما تم تحديد مؤشرات أداء لكل مخرج من مخرجات البرنامج، وكل منها يقاس باستخدام مجموعة من أدوات التقييم المباشرة وغير المباشرة. وتتضمن مجموعة الملفات الخاصة بالمقررات الدراسية معلوماتٍ عن ربط أدوات التقييم بمخرجات التعلم الخاصة بالمقررات من جهة والموجودة في استمارات التقييم الذاتي للمقررات، وتلك الخاصة بالبرنامج من جهة أخرى. ومن ثم، يتم التأكد من تحقق المواصفات المطلوبة للخريجين. وعليه، تقدر لجنة المراجعة أن مواصفات الخريجين محددة ضمن الأهداف التعليمية للبرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له، وأنه تم تحديد إجراءات لقياس مدى تحقق مواصفات الخريجين من خلال عمليات التقييم. ولكن، وبعد اطلاع اللجنة على مجموعة من ملفات المقررات الدراسية، ومن خلال التغذية الراجعة من الخريجين وأرباب الأعمال، لم تجد لجنة المراجعة أدلة تشير إلى تحقق المخرجات المتصلة باكتساب المهارة الميدانية في الحقل الاجتماعي في مستويات الخريجين. كما أن اللجنة تشعر بالقلق من أن الآليات المستخدمة لا تنفذ بشكل متسق يضمن فاعليتها في قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين، كما سيتم تفصيله في الفقرات القادمة لهذا المؤشر.

3.2 لدى جامعة البحرين سياسة واضحة وشاملة للمقايسة المرجعية للبرامج الأكاديمية؛ تم اعتمادها في أبريل 2015. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى الجهود التي بذلتها الكلية في مجال المقايسات المرجعية الخارجية للبرنامج، حيث تمت مقايسة الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في علم الاجتماع مع برنامجين مماثلين، يُقَدَّمان في مؤسستي تعليم عالٍ إقليميتين، إضافة إلى "بعض الجامعات الأمريكية". وقد لاحظت اللجنة أن المقايسات التي تم تنفيذها حتى وقت هذه الزيارة الميدانية غير شاملة ومحدودة، وتناقش الخطة الدراسية فقط من حيث عناوين المقررات الدراسية، واتباع أسلوب التقييم من خلال الاختبارات التحريرية دون التفصيل في ذلك. وينقص هذه المقايسات

الكثير من المعايير الأكاديمية الخاصة بالمقررات والمفردات التي تتضمنها ومستوى إنجازات الطلبة؛ لكون هذه المقايسات تتم بصورة غير رسمية. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تبين للجنة المراجعة أن أسس اختيار هذه الجامعات استند إلى ترتيبها الأكاديمي في بعض التصنيفات الدولية، وقد تم استخلاص مصادر المقايسة من المعلومات المتوفرة على صفحات موقع الجامعة الإلكتروني، كما لم توفر الجامعة أدلة على استفادتها الشاملة من نتائج هذه المقايسات في تطوير البرنامج. ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وعمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج مع برامج مماثلة، والاستفادة من نتائجها في تطويره.

3.3 تعتمد الكلية على الضوابط المؤسسية الخاصة بإجراءات وسياسات التقييم الواردة في نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، إضافة إلى الإرشادات التي يتضمنها الدليل الإرشادي حول التقييم المبني على مخرجات التعلم المطلوبة (IDEAS)، والمعد من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وقد علمت لجنة المراجعة – خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة – أن توصيف المقررات الدراسية يتم توزيعه على الطلبة أثناء المحاضرة الأولى، حيث يحتوي على معايير التقييم وتوزيع الدرجات الخاصة بالمقررات الدراسية، بما في ذلك جدول تقييمات المقررات الدراسية، فضلا عن لوائح الانتحال الأكاديمي. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن سياسة وعقوبات الانتحال الأكاديمي، والموجودة على مستوى الجامعة غير مطبقة بشكل فعال، حيث أوضح أعضاء هيئة التدريس للجنة المراجعة أنهم يعتمدون على مهاراتهم التدريسية في محاربة ظاهرة الانتحال الأكاديمي، كما أكدوا أن عقوبة ارتكابه تكون بمطالبة الطالب بإعادة تقديم البحث المطلوب، وقد تصل في بعض الأحيان إلى رسوبه في المادة، غير أن اللجنة لم تجد لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين تمت مقابلتهم فهمًا واضحًا ومشتركًا لآليات التطبيق وطبيعة العقوبات. وأثناء المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الطلبة على دراية بإجراءات التقييم، كما أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بإبلاغهم بالدرجات لكي يتابعوا تقدمهم خلال الفصل الدراسي. غير أنه، وخلال المقابلات، ودراسة ملفات المقررات الدراسية، تبين للجنة أن بعض الإجراءات المرتبطة بضمان الجودة تم تنفيذها حديثًا في البرنامج. فعلى سبيل المثال، لاحظت اللجنة عدم تطبيق التدقيق الداخلي لأدوات التقييم بصورة فاعلة، وغياب تطبيق التدقيق الخارجي، إضافة إلى عدم دقة الآليات المستخدمة لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة

للبرنامج بشكل دقيق، كما سيتم تفصيله في الفقرات القادمة. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية وضع آلية رصينة للتحقق من تنفيذ جميع سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، كتزويدهم بالتغذية الراجعة، والكشف عن الانتحال الأكاديمي، والتدقيق على مستوى البرنامج؛ للتأكد من أن الخريجين مستوفون للمعايير الأكاديمية للبرنامج.

3.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن البرنامج يعتمد آليات؛ لضمان التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بتحديث استمارة مواصفات المقرر الدراسي، وربط أدوات التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر في بداية كل فصل دراسي، ويقيس مستوى تحقق كل مخرج من مخرجات التعلم المطلوبة باستخدام "استمارة تقييم المقرر" التي يصدرها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التابع للجامعة. وخلال معاينة ملفات المقررات الدراسية تبين وجود استمارة "تقييم المقرر الدراسي" المستخدمة؛ لمواءمة مخرجات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة لكل من المقررات الدراسية والبرنامج، وقياس مدى تحقق هذه المخرجات. فعند نهاية الفصل الدراسي، يتم قياس مدى إنجاز كل مخرج من المخرجات استنادًا إلى النسبة المئوية للطلبة الذين حققوا نسبة نجاح قدرها (70%) لكل مخرج من المخرجات. وقد لاحظت اللجنة أنَّ خطط التقييم مصممة بطريقة تهدف إلى ضمان توافق التقييم مع المخرجات. كما تم وضع مجموعة معايير خاصة بتقييم مؤشرات الأداء، حيث يتم تقييم الأداء على أربعة مستويات: "نموذجي"، و"مُرْضٍ"، و"في مرحلة التطور"، و"غير مُرْضٍ". غير أنه لم يتم تحديد مواصفات معيارية دقيقة وواضحة تضمن جودة واتساق التقييم بين المقررات المختلفة. وبدا هذا جليًّا في الاختلاف في التفسير في ملفات بعض المقررات الدراسية. كما اتَّضح غياب الأساليب التقييمية اللازمة لتحقيق بعض مخرجات التعلم للبرنامج، خاصة المخرجات المتصلة بمستويات التفكير والتحليل العليا (انظر الفقرة: 3.7) والذي لم يتم رصده خلال الآليات المنفذة. وعليه، تقدر اللجنة وجود آليات ملائمة لضمان تطابق عملية التقييم مع مخرجات التعلم، وتحث على تفعيل عمليات التدقيق الداخلي والخارجي لأدوات التقييم، والتي هي إحدى الأدوات؛ لضمان أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات يتم تغطيتها وفقًا لمواصفات كل مقرر من المقررات الدراسية (انظر الفقرتين: 3.5 و3.6)، وتطوير وصف دقيق لمستويات تقييم الأداء؛ لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وبالتالي البرنامج بشكل دقيق.

3.5 لدى جامعة البحرين نظامٌ لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة، يشتمل على متطلبات الاعتدال، والتحقق الداخلي المسبق للامتحانات، علاوة على التحقق اللاحق من اعتدال درجات المقررات الدراسية، والتي تنص على أن تخضع أسئلة الامتحان للتدقيق؛ لضمان أن جميع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقرارت يتم تغطيتها وفقا لمواصفات كل مقرر من المقررات الدراسية، كما يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ القسم يتبع هذه السياسة، ولديه آليات مطبقة لمراجعة توزيع الدرجات في المقررات الدراسية في نهاية الفصل الدراسي. كما أنَّ هناك عملية تدقيق بعدي لأسئلة الامتحانات يقوم بها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وبالتعاون مع مكتب ضمان الجودة في الكلية، حيث تُرَاجَعُ مع نهاية كل فصل دراسي ملف المقرر، كما يتمُّ التأكد من مستوى الأسئلة والامتحانات، ومدى تحقيقها للمخرجات التعليمية، وتوثيقها في استمارة تقييم المقرر، إلا أنَّ هذا يتمُّ بعد انتهاء الامتحانات، وظهور النتائج فقط؛ الأمر الذي يعني أن نتائج التدقيق يُؤخذ بها فقط عندما يُطْرَح المقرر مرة أخرى في المستقبل، كما أنه ليس بالضرورة أن يكون القائمون على هذا التدقيق البعدي متخصصين في المادة العلمية للمقرر. وقد علمت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أنه في حالة المقررات الدراسية ذات الشعبة الواحدة، فإن عضو هيئة تدريس المقرر يقدم أسئلته التي وضعها إلى أحد زملائه في القسم الأكاديمي؛ للتحقق منها بشكل غير رسمي، أما بالنسبة للمقررات الدراسية المتعددة الشعب، فإن امتحانات منتصف الفصل الدراسي والامتحانات النهائية يتم وضعها من قبل منسق المقرر الدراسي، وبالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس الآخرين المسئولين عن التدريس في بقية الشعب. كما أن تصحيح أوراق الامتحانات، ومنح الدرجات يتم بصورة جماعية من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تدريس المقرر المتعدد الشعب. وتقر لجنة المراجعة أن هناك شيئًا من التدقيق الداخلي لامتحانات المقررات الدراسية المتعددة الشعب، غير أنَّ الإجراءات المنفذة لا تتلائم تماما مع سياسة التدقيق الخاصة بالجامعة. كما أنه لا يوجد نظام شامل لمتابعة تنفيذ التدقيق الداخلي للتقييم والتأكد من فاعليته، حيث إنَّ التدقيق المنفذ في البرنامج يفتقر إلى التطبيق بشكل رسمي موثق؛ مما لا يُمَكِّن القائمين على البرنامج من قياس مستوى الأداء فيما يتصل برصانة وجودة آليات التقييم المستخدمة، وتناسبها لمحتوى ومستوى المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة له. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها الخاصة بالتدقيق الداخلي للتقييم، بحيث تشمل التدقيق القبلي والبعدي لجميع

أدوات التقييم الرئيسة، وأن تنفذ تلك الآليات بطريقة رسمية ومتسقة؛ لضمان دقة التقييم والمساهمة في تحسين البرنامج.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة؛ اعتمدها مجلس الجامعة في العام 2015، وتشمل هذه السياسة متطلبات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وآليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات. إلا أنه لا يوجد في تقرير التقييم الذاتي ما يشير إلى إجراء تدقيق خارجي لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج، حيث إنه يعتمد حاليًا على مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وخلال الزيارة الميدانية، أشار القائمون على البرنامج إلى توجه الجامعة إلى تبني سياسة الاعتماد الخارجي كمؤشر خارجي لعدالة التقييم ورصانته. غير أن البرنامج، وحتى تاريخ هذه الزيارة الميدانية، لم يخضع لمثل هذه المراجعات، كما أنَّ هذه المراجعات دورية، ولا توفر تدقيقًا خارجيًّا قبليًّا وبعديًّا لأدوات التقييم بصورة مستمرة وتفصيلية. كما تبين للجنة المراجعة أنَّ المقاييسات الخارجية على إنجازات الطلبة ومعايير الخريجين غير منفذة حاليًا (انظر الفقرة: 3.2). لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي تتوافق مع سياسات الجامعة في هذا الشأن؛ للاستفادة من التغذية الراجعة من تقارير التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، ومراجعة وتحسين المقررات الدراسية.

3.7 فحصت لجنة المراجعة نماذج عديدة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم اشتملت على امتحانات منتصف ونهاية الفصل، وواجبات، وامتحانات قصيرة، وتقارير بحثية ومقالات أكاديمية، تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية. وتلاحظ لجنة المراجعة أنه تمَّ استخدام مجموعة واسعة من أنواع وإستراتيجيات التقييم، والتي تشمل أسئلة الاختيار من متعدد، وأسئلة الإجابة المختصرة، والأسئلة المقالية، وتقارير الزيارات الميدانية، والأبحاث العلمية القصيرة. بالإضافة إلى ذلك، فهناك أدلة على أن الطلبة يقومون بتقديم عروض توضيحية شفهية، يتمُّ من خلالها تقييم مهارات التواصل. وعلى الرغم من وجود أدلة من ملفات المقررات الدراسية على أن بعض أعمال الطلبة في المقررات، بشكل عام، ذات مستوى مناسب، إلا أنه تبين للجنة المراجعة وجود تفاوت في مستويات أسئلة الامتحانات المقدمة للطلبة، حيث كانت بعض الأسئلة تقيس مستويات دنيا من المعرفة، لا توازي المعايير الأكاديمية لأدوات التقييم في البرامج المماثلة إقليميًّا وعالميًّا. وتعزو اللجنة ذلك إلى غياب منهجية واضحة مطبقة في البرنامج للتدقيق في أدوات التقييم، وأعمال الطلبة المُقَيَّمَة (انظر

الفقرتين: 3.5 و3.6)، إضافة إلى عدم وجود معايير محددة لمستويات تقييم الأداء (انظر الفقرة: 3.4)؛ لضمان أن توازي الأساليب المستخدمة في البرامج بالأساليب المماثلة لها على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي. وعليه، تحثُّ اللجنةُ الكليةَ على الشروع في إرساء نظام متكامل للتدقيق في أدوات التقييم وأعمال الطلبة؛ لضمان أن يكون مستوى إنجازات الطلبة متناسبًا مع مستوى وطبيعة البرنامج (انظر الفقرتين: 3.3–3.6).

3.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه يتم التأكد من أن مستوى إنجازات البرنامج يلبي أهدافه التعليمية بصورة مباشرة من خلال ربط تقييماته بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ثم ربط مخرجات المقررات بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وبصورة غير مباشرة، من خلال استطلاع آراء الخريجين، وأرباب الأعمال، والطلبة الذين هم على وشك التخرج. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن التغذية الراجعة من الخريجين تبين مستوىً عاليًا من الرضا تجاه تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج (1–3)، والتي تتصل بالمعرفة والمهارات المنقولة، غير أن مستوى الرضا عن المُخْرَجَيْنِ (4) و(5)، الخاصين بمهارات العمل الميداني وأخلاقيات العمل مُتَدَنٍّ جدًّا؛ بنسبة (37%). وقد لاحظت لجنة المراجعة أنه نتيجة لهذه التحليلات، توضع خطط عمل لمعالجة الجوانب التي تحتاج إلى تحسين. وقد أشارت مناقشات لجنة المراجعة مع الخريجين، وأرباب الأعمال إلى وجود درجة مقبولة من الرضا لدى أرباب الأعمال عن مستوى الخريجين. وعلاوة على ذلك، فقد قامت اللجنة بمراجعة ملفات المقررات، ولاحظت أن توزيع الدرجات بين أدوات التقييم المختلفة لا تختلف عما هو معمول به في برامج البكالوريوس المشابهة، إلا أنَّ أدوات التقييم المستخدمة غير مناسبة لقياس مدى تحقق بعض أهداف البرنامج، والتي تتطلب تعميق الجانب العملي والتطبيقي لدى الخريجين، وإعدادهم لفهم علم الاجتماع على أساس علمي، وتزويدهم بأخلاقيات العمل، والبحث الميداني في مجال علم الاجتماع. لذا، تقدر اللجنة وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج. وتحثُّ لجنةُ المراجعة الكليةَ على ضمان التطبيق الفاعل لسياسة اعتدال الامتحانات، وتقييم الطلبة الخاصة بالجامعة على مستوى البرنامج (انظر الفقرتين: 3.5 و3.6).

3.9 يقدم تقرير التقييم الذاتي بيانات عن معدلات القبول، والتحويل، والانسحاب من البرنامج للأعوام الأكاديمية من 2011–2012 إلى 2015–2016. وتلاحظ لجنة المراجعة أن الإحصاءات

المقدمة غير متسقة مع بعضها البعض، كما أنها لا تحلل بصورة واضحة أداء دفعات الطلبة من حيث نسب الاستبقاء، والانسحاب، والانتقال بين السنوات الأكاديمية. غير أن الإحصاءات المقدمة تشير إلى أن أعداد الطلبة المنسحبين من البرنامج تبدو مرتفعة نوعًا ما، حيث كان أدنها (7) طلبة في العام 2011، ثم ارتفعت إلى (21) و(46) طالبًا في العام 2012 و2013، على التوالي. وبعد ذلك، بدأت الأعداد المنسحبة في الانخفاض تدريجيًّا حتى وصلت إلى (23) و(18) طالبًا في العامين 2014 و2015، على التوالي. وترى لجنة المراجعة أنَّ هذه الأرقام مرتفعة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن عدد الطلبة المقبولين في البرنامج في السنوات الأكاديمية من 2013–2014 إلى 2015–2016، هو (145، 119، و170) على التوالي، وأن نسبة الطلبة المحولين إلى البرنامج (المقبولين في السنة الثانية أو الثالثة هي: (23%، و23%، و29%) على التوالي. كما أن طول فترة الدراسة التي تتجاوز في بعض الأحيان سبع سنوات تبعث على القلق. كما لاحظت اللجنة أن تقرير التقييم الذاتي لا يتناول بالتفصيل مسألة تحديد الوجهة الأولى للطلبة بعد تخرجهم فيه، في حين تشير البيانات في استطلاعات آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج للعام الأكاديمي 2015–2016، إلى تدني عروض طلب الوظائف على هذا التخصص. وقد علمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع الخريجين، وأرباب الأعمال أن معظم خريجي البرنامج يتم تعيينهم في وظائف حكومية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن هناك نقصًا عامًّا في تحليل البيانات المتعلقة بدفعات الطلبة، والذي تم التأكيد عليه أثناء المقابلات مع القائمين على البرنامج، حيث لم تقدم للجنة المراجعة أدلة على قيام الكلية بدراسة تحليلية لأداء دفعات الطلبة، ومقايسة نتائجها مع البرامج الأخرى المماثلة، أو حتى مع البرامج الأخرى التي تقدمها كلية الآداب أو جامعة البحرين نفسها. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء دراسة شاملة وتحليل منهجي لدفعات طلبة البرنامج؛ لتتبع تقدمهم بصورة سنوية، ومعدلات القبول، والتحويل، والانسحاب من البرنامج، وطول الفترة الدراسية اللازمة للتخرج فيه، والوجهة الأولى للخريجين، والاستفادة من نتائج التحليل في تطويره.

3.10 يتضمن برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع مقررًا خاصًّا بإعداد البحوث هو مقرر مشروع بحث التخرج (SOCIO435)، وهو مقرر إلزامي ضمن المنهج الدراسي، ويشترط – كمتطلب مسبق للتسجيل في المقرر – اجتياز الطالب (90) ساعة معتمدة من متطلبات البرنامج. كما توجد سياسات وإجراءات واضحة تحدد مسئوليات كل من الأساتذة المشرفين والطلبة، حيث يجب على

الطالب اختيار موضوع بحث جديد وغير مكرر، وفي أحد المسارات التخصصية الثلاثة للبرنامج: (النظرية الاجتماعية وتطبيقاتها؛ التنمية الاجتماعية؛ الأنثروبولوجيا والتراث). كما يتم تحديد مشرف لكل طالب لمتابعة أدائه خلال فترة كتابة وإجراء البحث. ويتم تقييم البحث من خلال المشرف (60%)، وممتحن واحد على الأقل من داخل القسم (40%). كما يتم تقديم (6) ساعات صفية كمحاضرات تأسيسية للطلبة المسجلين في مقرر البحث عند بداية الفصل الدراسي. كما يُلْزَمُ الطالبُ بتنفيذ عرض مرئي في بداية الفصل الدراسي، وعند انتهائه، حيث يتم مناقشة الصعوبات والتحديات التي واجهته أثناء إجراء البحث. وخلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، تبين للجنة المراجعة أن الطلبة والمشرفين على المشروعات لديهم وعي جيد باللوائح الاسترشادية لهذا المقرر، ويدركون مسئولياتهم، كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أن النتائج المتعلقة بأبحاث الطلبة قد تم إدراج بعضها في نشرات بحثية. وبصورة عامة، يشعر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة بالرضا عن مستوى التواصل مع المشرفين، وعن الدعم المقدم لهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود إجراءات وترتيبات مناسبة لدعم مقرر مشروع بحث التخرج لتحقيق أهداف البرنامج. والجدير بالذكر في هذا السياق أن مجلس جامعة البحرين قد أقر في 13 يونيو 2013 "نظام مكافحة الانتحال الأكاديمي"، والذي تسري أحكامه على جميع منتسبي الجامعة من موظفين، وأساتذة، وطلبة. غير أن تفعيل هذه السياسة مازال دون المطلوب (انظر الفقرة: 3.3). وقد فحصت لجنة المراجعة عينة من مشروعات الطلبة، ووجدت أنها تشير إلى موضوعات مناسبة ومستويات ملائمة من إنجازاتهم. إلا أن اللجنة تشعر بالقلق من عدم توفر سياسة تحدد أخلاقيات العمل البحثي، على الرغم من وجود مخرج تعلم رئيس للبرنامج في هذا السياق (أن يتحلى الطالب بأخلاقيات البحث العلمي في مجال العمل الاجتماعي)، خاصة أن الأبحاث في علم الاجتماع ترتبط بجمع بيانات شخصية واجتماعية تحتاج إلى إطار مهني ينظم استخدام هذه البيانات، ويضع ضوابط جمعها وتحليلها. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية وضع سياسة لأخلاقيات العمل البحثي، واستحداث الإجراءات والآليات اللازمة؛ للتحقق من تنفيذ هذه السياسة، وقياس فاعليتها.

3.11 لدى جامعة البحرين سياسة واضحة بشأن وجود مجلس استشاري للبرنامج يتكون من عدد من الأعضاء الخارجيين؛ لتقديم الدعم له، حيث تمَّ النصُّ بوضوح على دور هذا المجلس في الدليل الإرشادي للجودة، والذي يشمل تقديم التغذية الراجعة بشأن الاحتياجات المهنية، واحتياجات سوق العمل بالنسبة للبرنامج. كما أنَّ لدى البرنامج لجنتين استشاريتين، تضم الأولى ممثلين عن الطلبة،

والثانية ممثلين عن خريجي البرنامج. ويقوم بتعيين أعضاء الجهات الإستشارية رئيس القسم، كما أنه يعمل رئيسا وأمينا عامًّا للمجلس الاستشاري الذي يضم أرباب الأعمال، وتشعر اللجنة بالقلق لعدم استقلالية المجلس الاستشاري. وقد لاحظت لجنة المراجعة حداثة تكوين هذه الجهات الاستشارية، حيث شُكِّلَتْ (اللجنة الطلابية في العام 2015، والمجلس الاستشاري في العام 2017)، وعدم انتظام اجتماعاتها، وعدم وجود سجلات منتظمة بمحاضرها؛ الأمر الذي تم تأكيده من قبل القائمين على البرنامج. كما لم تجد لجنة المراجعة أدلة واضحة على إشراك المجلس الاستشاري في تقييم مخرجات البرنامج وفقًا لاحتياجات سوق العمل، وفاعلية المنهج الدراسي وفقًا لمجالات التخصص. وتنصح لجنةُ المراجعة الكليةَ بتعزيز استقلالية الجهات الاستشارية للبرنامج، كما توصي بأنه ينبغي على الكلية تفعيل المجلس الاستشاري بطريقة تضمن توسيع نطاق أعماله، واجتماعه بصورة دورية، كما هو منصوص عليه في سياسة الجامعة.

3.12 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ الكلية تستعين بالاستبانات؛ لجمع التغذية الراجعة من الخريجين وأرباب الأعمال، حيث تم استلام (19) استبانة مملؤة من خريجي البرنامج الذين مضى على تخرجهم أكثر من عامين، و(6) استبانات من أرباب الأعمال. وترى لجنة المراجعة أن هذا عددٌ غير كافٍ؛ للتأكد من صحة النتائج، خاصة أنَّ البرنامج قد خَرَّجَ (67) طالبًا خلال الأعوام الأكاديمية 2013–2014 إلى 2015–2016. وتشير هذه النتائج إلى أنَّ هناك مستوىً عاليًا من الرضا بنسبة (90%) عن تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج (1–3)، والتي تتعلق بالمعرفة والمهارات المنقولة، غير أن مستوى الرضا عن المُخْرَجَيْنِ (4) و(5)، الخاصين بمهارات العمل الميداني وأخلاقيات العمل مُتَدَنٍّ جدًّا؛ بنسبة (37%)؛ الأمر الذي أكده خريجو البرنامج، وممثلو أرباب الأعمال الذين التقت بهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية، والذين عبروا عن رضاهم العام عن جودة الخريجين، إلا أنهم أشاروا أيضا إلى الحاجة لتعزيز المهارات الميدانية من خلال إدخال مكون للتعليم القائم على العمل. وتحثُّ اللجنةُ الكليةَ على قياس درجة الرضا لدى الخريجين وأرباب الأعمال بشكل دوري، وعلى نطاق أكبر في سوق العمل، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج (انظر التوصية في الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين محددة ضمن الأهداف التعليمية للبرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له، وهناك إجراءات محددة لقياس مدى تحقق مواصفات الخريجين من خلال عمليات التقييم.
- هناك آليات ملائمة لضمان تطابق عملية التقييم مع مخرجات التعلم.
- هناك آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج.
- هناك إجراءات وترتيبات مناسبة لدعم مقرر مشروع بحث التخرج؛ لتحقيق أهداف البرنامج.

3.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وعمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج مع برامج مماثلة، والاستفادة من نتائجها في تطويره.
- وضع آلية رصينة للتحقق من تنفيذ جميع سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، كتزويدهم بالتغذية الراجعة، والكشف عن الانتحال الأكاديمي، والتدقيق على مستوى البرنامج؛ للتأكد من أنَّ الخريجين مستوفون للمعايير الأكاديمية للبرنامج.
- مواصلة تطوير الآليات الخاصة بالتدقيق الداخلي للتقييم، بحيث تشمل التدقيق القبلي والبعدي لجميع أدوات التقييم الرئيسة، وأن تنفذ تلك الآليات بطريقة رسمية ومتسقة؛ لضمان دقة التقييم والمساهمة في تحسين البرنامج.
- تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي تتوافق مع سياسات الجامعة في هذا الشأن؛ للاستفادة من التغذية الراجعة من تقارير التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، ومراجعة، وتحسين المقررات الدراسية.
- إجراء دراسة شاملة وتحليل منهجي لدفعات طلبة البرنامج؛ لتتبع تقدمهم بصورة سنوية، ومعدلات القبول، والتحويل، والانسحاب من البرنامج، وطول الفترة الدراسية اللازمة للتخرج فيه، والوجهة الأولى للخريجين، والاستفادة من نتائج التحليل في تطويره.
- وضع سياسة لأخلاقيات العمل البحثي، واستحداث الإجراءات والآليات اللازمة؛ للتحقق من تنفيذ هذه السياسة وقياس فاعليتها.

- تفعيل المجلس الاستشاري بطريقة تضمن توسيع نطاق أعماله، واجتماعه بصورة دورية، كما هو منصوص عليه في سياسة الجامعة.

3.15 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين سياسات وأنظمة مؤسسية، تعتمدها كلية الآداب وقسم العلوم الاجتماعية في إدارة برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع؛ منها نظام الدراسة والامتحانات، وسياسة القبول، وسياسة الانتحال الأكاديمي، وسياسة طرح البرامج الجديدة، وسياسة المقايسة المرجعية. وهذه السياسات متاحة لكل من أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة عبر موقع الجامعة الإلكتروني. ويتم تضمين هذه السياسات في عدد من المطبوعات، وفي نشرات وكتيبات موزعة مثل دليل الكلية، ودليل أعضاء هيئة التدريس، ودليل ضمان الجودة. وقد علمت اللجنة – خلال المقابلات المختلفة – أن عميد الكلية ورئيس القسم يتحملان مسئولية التأكد من نشر وتطبيق هذه السياسات والإجراءات بالنسبة لجميع المعنيين بالبرنامج. وقد أفاد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنهم يُحاطون علما بما يستجد من هذه السياسات والأنظمة خلال اجتماعات مجلسي القسم والكلية. وطبقًا لما أفاد به مسئولو إدارة البرنامج للجنة المراجعة، فإنَّ الجامعة ترسل إليهم السياسات المزمع تعديلها؛ من أجل الحصول على المشورة والتغذية الراجعة، والذي يضمن مشاركة الهيئة الأكاديمية في هذه العملية. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات عامة وأنظمة مؤسسية تنظم عمل كل من الكلية والقسم في إدارة وتقديم البرنامج، وأن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها، كما يساهم بعض أعضاء هيئة التدريس في مراجعتها وتطويرها. غير أن اللجنة تلاحظ عدم التطبيق المتسق لبعض هذه السياسات، وتحثُّ الكليةَ على توفير آليات؛ للتأكد من أنَّ السياسات المتعلقة بالبرنامج يتم تطبيقها بصورة فاعلة (انظر الفقرات: 3.2، 3.4–3.6، 4.6، 4.7).

4.2 هناك هيكل تنظيمي في الكلية يتمتع بالمرونة والاختصاص الوظيفي الذي يوزع المهام بشكل يساهم في تحقيق أهداف الكلية، وما يتصل بها من البرامج التي تشرف عليها، والذي منها برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع. وتلاحظ لجنة المراجعة وجود تدرج هرمي في إدارة برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع من خلال القسم، والكلية، والجامعة، إضافة إلى المجالس الأكاديمية واللجان المختلفة على المستويات الثلاثة، حيث تقع مسئولية إدارة البرنامج على عاتق رئيس القسم، ويعاونه منسق البرنامج، كما يعقد مجلس القسم اجتماعات منتظمة. وتقدم اللجان على مستوى

القسم الدعم اللازم لاتخاذ القرارات، ورفع التقارير لمناقشتها في اجتماعات المجلس، الذي يتخذ بدوره القرارات الأكاديمية الخاصة بالبرنامج، والتي تُرْفَعُ متى تطلب ذلك إلى مجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة للموافقة النهائية. وتقع مسئولية إدارة الكلية على عميدها، الذي يرأس مجلسها، ويندرج تحت عمادته عددٌ من الأقسام الأكاديمية، ومكتب الدراسات العليا، ومكتب ضمان الجودة. كما يضم مجلس الكلية في عضويته: رؤساء الأقسام، وأقدم عضو هيئة تدريس في كل قسم، علاوة على ثلاثة أعضاء خارجيين. ووفقًا للمقابلات التي أجرتها اللجنة، يشارك أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات من خلال مجلس القسم، والذي يرفع قراراته إلى مجلس الكلية، ومن ثمَّ إلى مجلس الجامعة. وبناءً على ذلك، تقر اللجنة وجود قيادة مسئولة عن إدارة البرنامج. غير أنَّ لجنة المراجعة قد لاحظت أن إدارة ومراقبة تنفيذ بعض السياسات المتصلة بتقديم البرنامج ومخرجاته غير فعالة، وقد نتج عنها قصورٌ في تحقيق المعايير المرتبطة بمستوى الخريجين كما سبقت مناقشته في المؤشر الثالث. وبناءً على ذلك، تحثُّ اللجنةُ الكليةَ على معالجة هذا القصور؛ لضمان وجود قيادة مسئولة وفاعلة للبرنامج تشمل جميع المعايير الأكاديمية.

4.3 يتكون هيكل نظام الجودة في جامعة البحرين من مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومكتب ضمان الجودة في الكلية، ولجان ضمان الجودة في الأقسام. ومن الأدلة المقدمة، واللقاءات مع القائمين على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس تبين للجنة المراجعة أن مسئولية تطبيق نظام ضمان الجودة تقع أولا على كاهل عضو هيئة التدريس في مقرره الدراسي، ثم منسق المقررات المشتركة، ثم لجنة ضمان الجودة في القسم، وبعد ذلك يأتي دور ضمان الجودة على مستوى الكلية من خلال مكتب ضمان الجودة فيها، والذي يعمل تحت مظلة مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وقد وضع المركز دليلا لإجراءات تقييم البرامج الأكاديمية، بحيث يركز على المخرجات التعليمية. وعليه، تقدر اللجنة وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ دليل ضمان الجودة منشور باللغة الإنجليزية، وهو ما قد يمثل صعوبةً في فهمه واستيعابه للقائمين على البرنامج، خاصة أن لغة تدريس برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع واللغة الرسمية للجامعة هي اللغة العربية. وقد ذكر القائمون على البرنامج – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – أنَّ مكتب ضمان الجودة يقوم بترجمة بعض أنظمة ضمان الجودة التي يشتمل عليها الدليل. وعليه ترى لجنة المراجعة ضرورة ترجمة الدليل بصورة متكاملة إلى اللغة العربية؛ لضمان فهمه وتطبيقه على نطاق أوسع. وتناط بمكتب ضمان

الجودة مهام متابعة مجالات وجوانب الجودة والاعتماد في الكلية؛ لذلك يقوم بإعداد تقرير مفصل يقدم إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وتشير متطلبات ضمان الجودة إلى وجوب القيام بعمليات التقييم الذاتي للبرنامج بشكل دوري، على أن يقوم مدير مكتب ضمان الجودة في الكلية بمتابعة تحديث ملفات المقررات الدراسية مع أعضاء الهيئة الأكاديمية ومدى استيفائها، وكتابة تقرير بهذا الشأن بالتعاون مع لجنة ضمان الجودة في القسم المعني. وتشير المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، والأدلة المقدمة إلى قيام مكتب ضمان الجودة في الكلية مؤخرًا بإجراء تقييم للبرنامج، ومراجعة ملفات المقررات، كما أنَّ عمليات ضمان الجودة الداخلية قد نتج عنها وضع خطة لتحسين البرنامج؛ قام مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة على أثرها بعملية تدقيق للبرنامج، غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن البرنامج لم ينفذ جميع التوصيات الناتجة عن عمليات ضمان الجودة الداخلية له، والمذكورة في خطة تحسينه، كما لاحظت اللجنة أن تنفيذ الآليات المستخدمة للتحقق من المستوى الأكاديمي للخريجين لا تتمُّ بصورة متسقة في البرنامج (كما تم تفصيله في المؤشر 3). وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تحسين أساليب المتابعة، والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

4.4 ينظم مركز ضمان الجودة على مستوى الجامعة، ومكتب ضمان الجودة على مستوى كلية الآداب ورش عمل للموظفين الأكاديميين والإداريين لزيادة معرفتهم بفلسفة ضمان الجودة، كما تقوم بقياس مستويات رضاهم عن هذه الورش. وطبقا لتقرير التقييم الذاتي، فقد قام مكتب ضمان الجودة في الكلية بتقديم العديد من الدورات وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين. وخلال العامين الأكاديمين 2015-2016 و2016-2017، نفذت الكلية عددًا من الدورات التدريبية حول متطلبات ضمان الجودة، مثل تلك المتعلقة بإطار "مراجعة البرامج في الكلية"، الصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب، ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، ودورة التقييم الذاتي، ودورة مضمون ملفات المقررات، إضافة إلى العديد من الورش الخاصة بموضوعات متعلقة بعمليتي التعليم والتعلم مثل صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وجميعها دورات مهمة في زيادة الوعي والأداء العملي لأعضاء هيئة التدريس، وتساعد بشكلٍ فعَّال في صياغة منظومة الأهداف التي تسعى الكلية لتحقيقها. وقد لاحظت اللجنة أنَّ أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم لديهم فهمٌ عامًا بمتطلبات ضمان الجودة، وبدوره في ضمان فاعلية عمليتي التعليم والتعلم. إلا أنه، ومن فحص ملفات المقررات الدراسية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، تبين للجنة

المراجعة وجود بعض التفاوت في تطبيق أعضاء هيئة التدريس لإجراءات ضمان الجودة، وتصميم أدوات التقييم. وقد أشار بعض أعضاء هيئة التدريس – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – إلى أن ثقافة الجودة ما زالت ثقافة جديدة على القسم، وهناك بعض الأساتذة من يرى أنها عبء. بشكل عام، تقدر اللجنة جهود الجامعة، والكلية؛ لنشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس. وتنصح الكليةَ بقياس مدى فاعلية ورش العمل المقدمة في مجال الجودة.

4.5 لدى جامعة البحرين "نظام لطرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، حيث تم إقراره في اجتماع مجلس الجامعة رقم: 12/2013. ويتضمن النظام وصفًا لكيفية طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية، وتطويرها، وإغلاق البرامج الأكاديمية أو إيقافها، كما توجد استمارات لكافة المعاملات الخاصة بهذا النظام. كما ينص النظام على أنَّ طرح البرنامج الجديد، أو تطوير البرنامج القائم لابد أن يتم من خلال دراسة تحليلية تستقصي متطلبات سوق العمل في الوقت الحالي، والرؤى المستقبلية، والخطط الإستراتيجية، وتستطلع آراء المعنيين بشأن احتياجاته، وبصفة خاصة الجهات الرسمية ذات العلاقة كالوزارات، والمؤسسات، والهيئات الحكومية، والجمعيات المهنية، إضافة إلى استطلاع آراء المستفيدين كالطلبة وغيرهم. وتتدرج آلية صنع واتخاذ القرارات وفقًا لهذا النظام من مجلس القسم، مرورًا بمجلس الكلية، ثم وصولًا إلى مستوى الجامعة. وترى اللجنة أنَّ هذه السياسة تشمل إجراءات ملائمة لإعداد وطرح برامج أكاديمية جديدة.

4.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ هناك سياسات وإجراءات واضحة للمراجعة السنوية للبرامج، وموثقة في سياسة الجامعة لضمان الجودة، حيث تقوم لجنة ضمان الجودة في الكلية بمراجعة سنوية لبرنامج البكالوريوس في علم الاجتماع من خلال إعداد تقرير تقييم ذاتي وخطة تحسين تقدم إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وقد وضح أعضاء هيئة التدريس – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – دورهم في عملية التقييم الذاتي من خلال إعداد تقارير التقييم الخاصة بتحقق مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر، والتي تستخدم لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل عام. كما يقوم أعضاء هيئة التدريس في نهاية كل فصل دراسي بتجهيز ملف لكل مقرر دراسي تم طرحه في ذلك الفصل. ويضم الملفُ التقاريرَ الخاصةَ بقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة لذلك المقرر. كما تؤخذ تغذية راجعة من الطلبة عن المقررات التي تُدَرَّسُ في كل فصل دراسي. غير أنه لا يوجد دليل على إجراء تقييم سنوي لبرنامج

البكالوريوس في علم الاجتماع بصورة منتظمة، حتى يساهم في تحسينه المستمر. لذا، تقر اللجنة وجود بعض الترتيبات لإجراء تقييم داخلي سنوي للبرنامج؛ يتضمن إعداد تقرير التدقيق الداخلي لأنشطة الجودة، وتقرير التقييم الذاتي، وخطة تحسين للبرنامج، وتنصح الكليةَ باتخاذ الترتيبات اللازمة؛ لضمان التنفيذ المتسق للسياسات، ومتابعة تقييم فاعلية خطة التحسين.

4.7 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراء مراجعة دورية للبرامج الأكاديمية؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الدراسي، والاستفادة من التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. وتشير الأدلة المقدمة وتقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ قسم العلوم الاجتماعية قام في العام الأكاديمي 2011–2012، بمراجعة شاملة لبرنامج البكالوريوس في علم الاجتماع، وقد تولى أعضاء هيئة التدريس عملية المراجعة تلك بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة بالبرنامج، وبالاستعانة بنتائج استبانات ومقابلات شخصية مع خريجي البرنامج، وأرباب الأعمال. وفى العام الأكاديمي 2013–2014، وبناء على نتائج عملية المراجعة، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها القسم على عينة من الخريجين، وأرباب الأعمال، وممثلي بعض الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعدد من المهتمين بالعمل الاجتماعي في مملكة البحرين، أُجْرِيَتْ بعض التعديلات على البرنامج نتج عنها تحديد ثلاثة مسارات فرعية فيه، وهي: (النظرية الاجتماعية وتطبيقاتها؛ التنمية الاجتماعية؛ الأنثروبولوجيا والتراث)، بحيث يختار الطالب مقرراته من مسار تخصصي واحد. كما قامت الكلية بمراجعة شاملة ثانية للبرنامج استعدادًا لهذه المراجعة نتج عنها تقرير التقييم الذاتي الذي قدم إلى لجنة المراجعة، وخطة لتحسينه، تضمنت إدخال مقررات جديدة متصلة بالتنمية الإنسانية المستدامة وسوق العمل، مثل مقررات في علم اجتماع المسنين، وسوسيولوجيا الإعاقة، إضافةً إلى زيادة المقررات العملية والتدريب القائم على العمل، والتي هي قيد التنفيذ. غير أنه تبين للجنة المراجعة أن هذه المراجعات قد تمت من خلال عناصر داخلية فقط، ولم تشمل أيَّ عنصر خارجي، على الرغم من أن سياسة الجامعة تتطلب ذلك. لذا، تقدر اللجنة وجود سياسة للمراجعة الدورية للبرنامج، تساهم في تطويره. ومن ثمَّ، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج بصورة متكاملة، في ظل وجود عنصر خارجي كما هو منصوص عليه في سياسة الجامعة، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات، ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجازها.

4.8 طبقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، تقوم الكلية بتجميع آراء، ووجهات نظر الجهات ذات العلاقة بالبرنامج. ويشمل ذلك استطلاعات الطلبة عند التخرج، واستمارات تقييم المقرر، وتقييم عضو هيئة التدريس، واستطلاعات الخريجين، واجتماعات المجلس الاستشاري الطلابي، ومجلس الخريجين، وأرباب الأعمال. وتتوافر آليات مفعلة ومطبقة بشكل دوري لجمع آراء الطلبة في المقررات الدراسية، من خلال استمارة استقصاء إلكترونية خاصة بكل مقرر دراسي، تُملأ من قِبَلِ الطلبة في نهاية كل فصل دراسي، ثم يتم تحليلها من قِبَلِ مركز القياس والتقويم في الجامعة، وتزويد أعضاء هيئة التدريس ورئيس القسم بنتائج تحليلها؛ لترشدهم في تحسين أدائهم. غير أنه لا توجد أدلة على أن استطلاع آراء الجهات الأخرى ذات العلاقة يتم بشكل دوري ومتسق. كما أنَّ مستوى الاستجابة لهذه الاستطلاعات ضعيفٌ (انظر الفقرة: 3.12)؛ مما أثَّر على القيمة الإحصائية للنتائج. وقد قُدمت للجنة المراجعة أدلة تشير إلى رصد وتحليل نتائج الاستبانات المختلفة لقياس مستوى الرضا عن البرنامج ومخرجاته. ولكن لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدام هذه النتائج بصورة منتظمة في تعزيز عملية صنع واتخاذ القرار في البرنامج بصورة شاملة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع الآراء من الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن خلال عينة مُمَثَّلة، وأنْ يتم تحليل الاستبانات بصورة دورية، ومنتظمة، على أن تستخدم النتائج في تطوير البرنامج؛ وإبلاغ مَنْ لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.

4.9 ينص "نظام تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس" على أن يقدم عضو هيئة التدريس تقريرًا سنويًّا عن إنجازاته، ويقوم رئيس القسم بتقييمه؛ استنادًا إلى إنجازاته المبينة في التقرير وتقييمات الطلبة، وبناءً على ذلك يضع خطة لتطوير وتحسين أدائه بشكل مستمر. وتتضمن معايير التقييم السنوي: التدريس، والإشراف على الطلبة، والبحث والنشر العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. كما استحدثت الجامعة "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة"؛ لتطوير الهيئة الأكاديمية مهنيًّا من خلال طرح برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وبرنامج التطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة، كما توفر الجامعة للموظفين عددًا من ورش بناء القدرات والتدريب من خلال مراكز متخصصة مثل مركز القياس والتقويم، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومركز زين وهو معني بعمليات التعليم الإلكتروني، ومركز التدريب الإداري الخاص بتطوير الإدارة العامة للأقسام والكليات. ولاحظت لجنة المراجعة أنه لم يشارك في

برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية سوى عضوين من أعضاء هيئة تدريس البرنامج حتى تاريخ هذه الزيارة. وتقدر اللجنة جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص التي من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين. على أن لجنة المراجعة لاحظت – خلال المقابلات – عدم رضا بعض أعضاء الهيئة الأكاديمية عن تراجع الدعم المقدم إليهم من الجامعة لمشاركتهم في المؤتمرات الدولية. كما لا توجد آليات فاعلة لدى القسم مثل تقييم النظراء أو المراقبة الصفية؛ لتحديد احتياجات القسم من دورات التطوير المهني. وكذلك لا توجد أدلة واضحة على ربط برامج التطوير المهني بتقييم أعضاء هيئة التدريس. وعليه، تنصح اللجنةُ الكليةَ بتحديد حاجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس وفقًا لنتائج تقييم الأداء، وإجراء تقييم مستمر لفاعلية أنشطة التطوير المهني تمهيدًا لتحسينها.

4.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع يطبق عدة طرائق لاستشراف حاجات سوق العمل، وضمان تلبيته لتلك الحاجات، من خلال التغذية الراجعة من أرباب الأعمال. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك دراسة ميدانية قام بها عضو هيئة تدريس في البرنامج في العام 2015، عن وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات الخليجية (جامعة البحرين أنموذجًا). وتشير نتائج الاستبانات والدراسة إلى ضرورة تطوير البرنامج من خلال إدخال مقررات للتدريب الميداني القائم على العمل في المؤسسات والهيئات ذات العلاقة؛ الأمر الذي تم أخذه في الاعتبار في خطة التحسين المرفقة مع تقرير التقييم الذاتي. وطبقًا للمقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، تقوم الكلية من خلال المجالس الاستشارية بمتابعة تطوير وتحسين برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع؛ بغرض التأكد من توافقه مع متطلبات سوق العمل، غير أنَّ المجالس الاستشارية قد أُسِّسَتْ حديثًا، كما أنها لا تجتمع بصورة منتظمة. ومع ذلك، لم تجد اللجنة أية أدلة على إجراء دراسات علمية منظمة ومتكاملة عن سوق العمل؛ تكون ذات صلة مباشرة ببرنامج البكالوريوس في علم الاجتماع؛ لكي تبحث الأسباب التي تؤدي إلى ضعف إقبال الطلبة على التسجيل فيه (انظر الفقرة: 2.2)، أو التوجهات المستقبلية للتخصص في المنطقة بصورة عامة، وفي مملكة البحرين بصورة خاصة. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية إجراء دراسات منهجية دورية، تمكن البرنامج من تحديد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسات عامة وأنظمة مؤسسية تنظم عمل كل من الكلية والقسم في إدارة وتقديم البرنامج، وأن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها، كما يساهم بعض أعضاء هيئة التدريس في مراجعتها وتطويرها.
- هناك سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية.
- تبذل الجامعة، والكلية جهودًا لنشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس.
- وجود سياسة المراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية والتي تساهم في تطوير برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع.
- توفر الجامعة العديد من الفرص التي من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تحسين أساليب المتابعة، والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.
- اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج بصورة متكاملة، في ظل وجود عنصر خارجي كما هو منصوص عليه في سياسة الجامعة، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات، ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجازها.
- مواصلة تطوير آليات استطلاع الآراء من الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن خلال عينة مُمَثَّلة، وأن يتم تحليل الاستبانات بصورة دورية، ومنتظمة، على أن تستخدم النتائج في تطوير البرنامج؛ وإبلاغ مَنْ لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.
- إجراء دراسات منهجية دورية، تمكن البرنامج من تحديد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* للعام 2014، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إنَّ برنامج البكالوريوس في علم الاجتماع الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين "على قدر محدود من الثقة".